

## تراجع وتيرة ارتفاع الدين الخارجى والتضخم وصعود الجنيه.. ثلاثية نجاح السياسات الاقتصادية والنقدية

شهد الاسبوع الماضى اعلان عدد من المؤشرات المهمة التى تؤكد سلامة السياسات الاقتصادية التى تنتهجها الحكومة ، لاسيما السياسة النقدية التى يقودها البنك المركزى بنجاح ، الى جانب السياسة المالية التى اسفرت عن تقليص العجز .

ثمة مؤشرا مهما على نجاح خطة البنك المركزى والحكومة فى اعادة هيكلة الدين الخارجى ، وتحويل الدين قصير الأجل الى طويل الأجل، الى جانب زيادة تدفقات النقد الاجنبى بفضل تعافى قطاعات الاقتصاد المولدة للعملات الاجنبية، حيث كشفت بيانات البنك المركزى، عن تراجع وتيرة ارتفاع الدين الخارجى خلال العام الماضى 2018، حيث ارتفع بنحو 13.7 مليار دولار بنسبة 16.6%، ليسجل 96.6 مليار دولار مقارنة بـ 82.884 مليار دولار فى نهاية 2017، وهذه الزيادة هى الاقل مقارنة بالسنوات الثلاث الماضية، حيث تجاوزت 19.5 مليار دولار فى 2016، وسجلت 15.560 مليار دولار فى 2017، هذا التحسن جاء على الرغم من خروج مايزيد على 10 مليارات دولار من استثمارات الصناديق الدولية خلال الفترة من ابريل الى نهاية العام الماضى بسبب أزمة الاسواق الناشئة ، قبل ان تعاود التدفق مرة اخرى بكثافة من بداية العام الحالى ، وهو ما يعكس زيادة التدفقات الدولارية من القطاعات الاقتصادية المولدة للعملات الاجنبية وفى مقدمتها قطاع السياحة الذى شهد زيادة ملحوظة فى الإيرادات العام الماضى بنحو 45%، الى جانب زيادة الصادرات السلعية بنحو 11% مع التحسن الملحوظ فى الميزان البترولي، حيث حقق فائضا لأول مرة منذ نحو 8 سنوات لاسيما مع تحقيق الاكتفاء من الغاز الطبيعى فى الربع الاخير من 2018، اضافة الى زيادة إيرادات قناة السويس العام الماضى.

المؤشر المهم الذى كشفت عنه بيانات البنك المركزى ، هو تحسن هيكل الدين الخارجى بزيادة الديون طويلة الاجل لتصل الى 86.3 مليار دولار بنسبة 89.3% ، وتراجع الدين قصير الاجل المستحقة خلال عام الى 10.3 مليار دولار بنسبة 7% فقط ، وهو ما يعكس نجاح استراتيجية التى يقودها البنك المركزى والحكومة فى اعادة هيكلة الدين الخارجى واستبدال الديون قصيرة الاجل بطويلة الاجل.

المؤشر الثانى الذى يعكس بوضوح نجاح السياسة النقدية التى يقودها البنك المركزى فى تحقيق الهدف الرئيسى لها فى كبح التضخم ، تتمثل فى تراجع معدل التضخم العام السنوى الى 12.5% فى ابريل الماضى مقارنة بـ 13.8% فى ابريل 2018، وفقا لبيانات جهاز الاحصاء التى اعلنها الاربعة الماضى ، الى جانب تراجع معدل التضخم الاساسى الى 8.1% مقابل 8.9% بنهاية مارس السابق عليه بينما سجل معدل التضخم العام الشهرى 0.4% فى ابريل مقابل 0.8% فى مارس السابق عليه ، وهى اقل زيادة فى التضخم خلال السنوات الثلاث الماضية ، هذا التطور يدل على ان السياسة النقدية تسير بخطى ثابتة نحو تحقيق مستهدف معدل التضخم الذى حدده البنك المركزى عند 9% زيادة او نقصان 3% فى الربع الاخير من 2020.

المؤشر الثالث المهم يتمثل فى استمرار صعود الجنيه امام الدولار ليسجل نحو 17.10 جنيها للدولار فى نهاية الاسبوع الماضى ، بزيادة تتجاوز 5% منذ الاسبوع الاخير من يناير الماضى ، وهو ما يدل على نجاح قرار البنك المركزى بالغاء آلية ضمان المركزى لتحويل اموال المستثمرين والابقاء عليها من خلال البنوك ، ما ادى الى زيادة كبيرة فى التدفقات الدولارية لديها ، لاسيما مع زيادة تدفقات الصناديق العالمية فى ادوات الدين الحكومى منذ بداية يناير ، حيث سجلت اجمالى تلك الاستثمارات 16.8 مليار دولار وفقا لتصريحات وزير المالية ، وهو ما يبرر جنبا الى جنب تعافى قطاعات الاقتصاد المدرة للعملة الاجنبية ، صعود الجنيه.



يبقى ان نؤكد على نجاح السياسة المالية في تقليص عجز الموازنة العامة، حيث حقق الفائض الاولي في الموازنة العامة زيادة كبيرة بلغت 35.5 مليار جنيه خلال الاشهر التسعة الاولى من العام المالي الجارى بزيادة خمسة اضعاف الفترة الماضية من العام الماضى ، وهو ما يعكس نجاح السياسة المالية في المضى قدما في تحقيق الانضباط المالي و تقليص عجز الموازنة العامة وخفض الدين العام ، لاسيما ان العجز الكلى تراجع ليسجل 5.4 % فقط مقارنة بـ 6.2% ومتوسط 7.8% خلال السنوات الثلاث الماضية وهو ما يعزز القدرة على خفض الدين العام بنهاية العام المالي الحالى عند 93% وفقا لوزير المالية دكتور محمد معيط ، كما ان هذا التطور يكتسب اهمية خاصة حيث يصاحبه في نفس الوقت ارتفاع الانفاق على الاجور بنسبة 14% الى جانب زيادة فى الاستثمارات العامة بنسبة 54% .